

## معوقات تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- دراسة لعينة من البنوك العمومية بولاية سكيكدة -

**Banks financing constraints for small and medium enterprises**

**-study of a sample of public banks in Skikda-**

أمال يوب<sup>1\*</sup>، إكرام بودبزة<sup>2</sup>

<sup>1</sup> جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة (الجزائر)، a.youb@univ-skikda.dz

<sup>2</sup> جامعة 20 أوت 1955، سكيكدة (الجزائر)، i.boudebza@univ-skikda.dz

تاريخ النشر: 2020/04/30

تاريخ القبول: 2020/04/29

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن مدى إدراك العاملين لمعوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعينة من البنوك العمومية في ولاية سكيكدة، وقد تناولنا في هذه الدراسة المفاهيم الأساسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقات تمويلها. ولتحقيق الهدف من الدراسة تم إعداد استبيان مكون من (19) فقرة، وقد طبقت الدراسة على عينة شملت (40) عاملا. وخلصت الدراسة إلى إدراك العاملين بالبنوك محل الدراسة لمعوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بسياسات البنك في منح القروض وكذا المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عدم وجود فروق دلالة إحصائية حول معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الأقدمية المهنية) ما عدا متغير البنك.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، معوقات التمويل، البنوك العمومية بسكيكدة.

تصنيف (JEL): G21.

### Abstract

The aim of this study was to reveal the extent to which workers are aware of the obstacles of financing small and medium enterprises for a sample of public banks in Skikda. In this study, we have addressed the basic concepts of small and medium enterprises and their funding constraints. To achieve the objective of the study, a questionnaire consisting of (19) paragraphs was prepared and applied to a sample of (40) workers. The study concluded that the workers in the banks under study recognized the obstacles of financing SME related to the bank's lending policies as well as those related to small and medium enterprises. There are no statistical significant differences on the constraints of financing SME due to variables (Gender, age, scientific qualification, experience) except for the Bank variable.

**Keywords:** Small and medium enterprises, finance, financing constraints, public banks in Skikda.

**JEL classification:** G21.

مقدمة:

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية كبيرة في مختلف دول العالم باعتبارها مدخلا هاما من مداخل النمو الاقتصادي، نظرا لما تتمتع به من مزايا تسمح لها بخلق مناصب عمل مما يساهم في تحقيق احتياجات الأفراد وتخفيض معدلات البطالة، والحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة الأفراد وبالتالي تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

غير أن هذا الدور يبقى محدودا نظرا للعراقيل والمشاكل المتعددة التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فمنها المعوقات التأسيسية، المعوقات الإدارية، المعوقات التسويقية والمعوقات التمويلية، وتعتبر الأخيرة من أهم الأسباب التي تؤثر على نشاط المؤسسات وتعيق نموها وتطورها وتضعفها وتكون سببا رئيسيا لتوقفها، ومن أهم الأسباب التي تؤثر على تهرب البنوك العمومية من تمويلها عدم استقلالية الذمة المالية للمالك عن الذمة المالية للمؤسسة وضعف الخبرة والوعي المصرفي لدى مسيري هذه المؤسسات، إضافة إلى عدم كفاية الضمانات التي تقدمها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفي حالة كفايتها قد يواجه البنك صعوبة في تسهيل هذه الضمانات عند تأخر المؤسسات وعدم قدرتها على السداد، إضافة إلى وجود العديد من الأسباب التي يعتبرها أصحاب المؤسسات عائقا أمام حصولهم على التمويل مثل كثرة إجراءات ملفات طلب القروض وتشدد البنوك في الضمانات المطلوبة.

إشكالية الدراسة: بناء على ما سبق يمكن بلورة إشكالية الدراسة في التساؤل الجوهرية التالي: ما مدى إدراك العاملين بالبنوك العمومية الجزائرية بولاية سكيكدة للمعوقات التي تؤثر على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

وللإجابة عن هذا التساؤل تم تقسيمه إلى مجموعة الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المعوقات التي تواجه البنوك العمومية الجزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بولاية سكيكدة من وجهة نظر العاملين بالبنوك؟.

- هل توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للمعوقات التي تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الأقدمية، المسمى الوظيفي والبنك)؟.

الفرضيات: لتحقيق الهدف من الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها، قمنا بصياغة الفرضيات التالية:  
- يدرك العاملون بالبنوك محل الدراسة معوقات التمويل المتعلقة بسياسات البنك في منح القروض.

- يدرك العاملون بالبنوك محل الدراسة معوقات تمويل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.  
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية لاستجابات أفراد عينة للمعوقات التي تواجه تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغيرات (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، الأقدمية، المسعى الوظيفي والبنك).

أهداف الدراسة: وفي ضوء تحديد مشكلة الدراسة يمكن تلخيص أهدافها فيما يلي:

- التأصيل النظري لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛  
- تحديد أهمية ودور النظام المصرفي في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛  
- الكشف عن أهم المعوقات التي تؤثر على تمويل البنوك العمومية الجزائية محل الدراسة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المنهج المتبع: من أجل تحقيق أهداف الدراسة النظرية وتحليل ومعالجة إشكالية الدراسة، اعتمدت الباحثين المنهج الوصفي التحليلي الذي يعتمد على الاستنتاج والتحليل لوصف الظاهرة محل الدراسة كما هي في الواقع، بالاعتماد على الكتب والدوريات العلمية والمراجع العربية والأجنبية، واستخدام الاستبانة كأداة رئيسية لجمع البيانات الأولية من مفردات عينة الدراسة، والاعتماد على برنامج (spss v19) لتفريغ البيانات وتحليل نتائجها وتفسيرها للإجابة عن أسئلة الدراسة والتأكد من صحة الفرضيات أو نفيها.

أولاً: الإطار النظري للدراسة

1. ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.1 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها وحدة إنتاج أو توزيع وتخضع لسلطة مدير مسؤول بالكامل عن المؤسسة التي غالباً ما يكون هو المالك لها وترتبط حياته ارتباطاً مباشراً بحياة المؤسسة (Sekkal, 2012, P.11). ويخضع تصنيف المؤسسات إلى مجموعة من المعايير، وسنحاول إبراز أهمها في النقاط التالية (العيد، 2015، ص. 170-172):

أ. المعايير الكمية: وتتمثل في مجموعة من المؤشرات التقنية الإحصائية، النقدية والتي تسمح بتحديد حجم المؤسسات، ومن بينها:

- عدد العمال والذي يعتبر المعيار الأكثر استخداماً (مؤسسة مصغرة: 1-09 عمال، مؤسسة صغيرة: 10-49 عامل، مؤسسة متوسطة 50-99 عاملاً)؛

- حجم الإنتاج والمبيعات في المؤسسات ويعتبران معيارين صادقين لتحديد مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية؛
- التركيب العضوي لرأس المال والذي يعتبر معيارا أساسيا لتمييز حجم المؤسسات لأنه عنصر هام في تحديد الطاقة الإنتاجية ويختلف من دولة إلى أخرى وغالبا ما يكون فرديا أو جماعيا وبشكل قليل؛
- قيمة الموجودات الثابتة الموظفة كالتكنولوجيا المستخدمة، وغالبا ما تستخدم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة استثمارات أقل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة، ولهذا يمكن استبدال رقم الأعمال بالقيمة المضافة والتي تمثل قيم جديدة منتجة في المؤسسة، والذي يسمح بالمقارنة بين المؤسسات في نطاق أوسع من المؤشرات السابقة.
- ب. المعايير النوعية: إن عدم كفاية المعايير الكمية لوحدها لتعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة لاختلاف قيم هذه المعايير من دولة إلى أخرى، دفع بالمحللين إلى اعتماد معايير تركز على خصائص ومميزات هذه المؤسسات، ومن بين هذه المؤشرات:
  - أن تعود ملكية المؤسسة أو رأس مالها لفرد أو مجموعة أفراد (وهذا لا يعني تركز المؤسسات في أيدي الخواص ففي كثير من الدول تعود ملكية هذه المؤسسات للقطاع العام كما هو الحال في الجزائر)؛
  - ممارسة نشاطها محليا واعتمادها بشكل كبير على التمويل المحلي من أجل نموها؛
  - الشكل القانوني ويقصد به طبيعة وحجم رأس المال المستثمر فيها وطريقة تمويله، فشركات الأموال يكون رأس مالها كبيرا مقارنة بشركات الأشخاص، وتشتمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات الشكل غير المؤسسي كشركات التوصية البسيطة والتوصية بالأسهم والمحاصة والمحلات التجارية.
- مما سبق، وبالاعتماد على معايير تصنيف المؤسسات يمكن تقديم التعاريف التالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، يعرفها البنك الدولي بأنها "تلك المؤسسات التي توظف أقل من 100 عامل، والمؤسسات التي يعمل بها أقل من 10 عمال بأنها مؤسسات مصغرة، والتي يعمل بها ما بين 10 و50 عاملا تعتبر مؤسسات صغيرة، وما بين 50 و100 عامل فهي مصنفة كمؤسسات متوسطة، وما فوق ذلك مؤسسات كبيرة" (مشري، 2011، ص. 06).

أما في الجزائر فقد تزامن ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع مطلع العشرية الأخيرة من القرن العشرين، ويرجع السبب في ذلك إلى طبيعة النظام الاقتصادي الذي انتهجته الجزائر

(النظام الاشتراكي) الذي اعتمد على سياسة التصنيع الثقيل الممول من العوائد النفطية، والذي أثر سلبا على نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ يلاحظ غياب أي تعريف قانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة باستثناء تعريف وزارة الطاقة والمناجم الذي اعتبرها وحدة إنتاج مستقلة قانونا وتوظف أقل من 500 عامل ولا يتجاوز رقم أعمالها 500 مليون دينار (غياطوبوقمقوم، 2015، ص. 189)، ثم تلتها العديد من التعاريف آخرها التعريف الذي ورد في القانون 02-17 المؤرخ في 2017، وحسب المشرع الجزائري تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأنها "مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها كمؤسسات إنتاج السلع أو الخدمات والتي يعمل بها من 1 إلى 250 شخصا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 4 مليار دينار جزائري أو لا يتجاوز مجموع حصلتها السنوية مليار دينار جزائري وتستوفي معيار الاستقلالية (الجريدة الرسمية، 2017، ص. 05).

والجدول التالي يوضح تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

**الجدول 1: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2009-2018)**

السنوات	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	قيمة التطور في عدد المؤسسات	نسبة التطور %
	587494	-	-
2010	619072	31578	5.38%
2011	659309	40237	6.50%
2012	711832	52523	7.97%
2013	777816	65984	9.27%
2014	852053	74237	9.54%
2015	934569	82516	9.70%
2016	1022621	88052	9.42%
2017	1074503	51882	5.07%
السداسي الأول من 2018	1093170	18667	1.74%

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

Ministère de L'industrie, de la Petite et Moyenne Entreprise et de la Promotion de l'investissement, Bulletin d'information Statistique de la PME, N 18, P 08, N 20, P 11, N 22, P 10, N 24, P 09, N 26, P 08, N 30, P 08, N 32, P 08.

يتضح من خلال الجدول أعلاه أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة (2009-2018) في تزايد مستمر، حيث شهد عدد المؤسسات تطورا ملحوظا إذ انتقل من 587494

مؤسسة سنة 2009 إلى 1093170 مؤسسة إلى غاية السداسي الأول لسنة 2018، حيث تم منذ سنة 2009 إلى غاية السداسي الأول لسنة 2018 إنشاء 505676 مؤسسة صغيرة ومتوسطة بنسبة تطور قدرها 86%.

ومن بين الأسباب التي ساهمت في تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر نذكر ما يلي (أحسن وعامر، 2015، ص. 244):

- فتح الدولة المجال أمام القطاع الخاص لتنفيذ الاستثمارات العمومية كالأشغال العمومية وتوسيع قواعد الهيكلة والبنية التحتية، الطرق والمواصلات؛
- توفير المناخ الملائم للمؤسسات من أجل ممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية لجذب رؤوس الأموال والمستثمرين؛
- إتباع البنوك لسياسات ائتمانية توسعية موجهة نحو تخفيض معدلات الفائدة على القروض المقدمة لهذه المؤسسات ابتداء من سنة 2001، والتي كان لها أثر ايجابي على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير مصادر التمويل اللازمة وتسيير شروط تقديمه.

وتتمتع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص نذكر أهمها في النقاط التالية (سليمان ومحسن، 2011، ص. 07-05):

- تتميز بعدد محدود من العاملين لا يفوق 250 عاملا، بتنظيم بسيط يمنحها مرونة عالية وقدرة على التغيير؛
- تداخل في الملكية بين الملكية الشخصية وملكية المؤسسة، فيكون صاحبها مضطرا لإدارتها شخصيا لتجنب أي خطأ يمتد إلى ملكيته الشخصية؛
- تمتاز بمعدلات فشل عالية (الموت، الغلق أو التصفية) مقارنة بالمؤسسات الكبيرة؛
- تتميز بصغر رأسمالها واعتمادها على مصادر تمويل داخلية لصعوبة حصولها على التمويل الخارجي؛
- لديها القدرة على تحقيق عوائد مالية أكثر من المؤسسات الكبيرة أحيانا، نتيجة لتفرغ صاحب المؤسسة لكل الوظائف الأساسية في المؤسسة؛
- تكاليف إدارية عالية تتمثل في تكاليف تنفيذ القوانين والتعليمات الرسمية والحكومية (المصاريف الثابتة لا تتأثر بحجم الإنتاج أو الأرباح، فنسبة المصاريف الإدارية إلى المصاريف العامة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أعلى منها في المؤسسة الكبيرة؛

- صعوبة الحصول على التمويل وإذا توفر فغالبا ما تكون تكاليفه عالية مما يؤدي الى عدم قدرتها على تكوين احتياطات مالية للنمو.

## 2.1. أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مكانة كبيرة في اقتصاد أي دولة. وذلك نظرا لأهميتها الكبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي والاجتماعي، ويمكن تلخيص أهميتها من خلال الجوانب التالية (آيت عكاش وقرومي، 2013، ص. 227-228):

أ. الأهمية الاقتصادية: وتبرز الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في:

- توفير مناصب عمل والمساهمة في تخفيض نسب البطالة؛

- تكوين الإطارات المحلية واليد العاملة المؤهلة؛

- توزيع الصناعات وتنوع الهيكل الصناعي؛

- توفير احتياجات المشروع الجديدة؛

- استخدام التكنولوجيا الملائمة؛

- المحافظة على الاستمرارية المنافسة وتحقيق النجاح؛

- تحقيق النمو الاقتصادي.

ب. الأهمية الاجتماعية: ويمكن إبراز الأهمية الاجتماعية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ما يلي:

- تكوين علاقات وثيقة بين المستهلكين في المجتمع؛

- المساهمة في التوزيع العادل للمداخل؛

- إشباع رغبات واحتياجات الأفراد؛

- تقوية العلاقات الاجتماعية؛

- رفع إحساس الأفراد بالحرية والاستقلالية

## 2. إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### 1.2. مفهوم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يعرف التمويل بأنه أحد مجالات المعرفة، ويتكون من مجموعة من الحقائق والأسس والنظريات العلمية المرتبطة بكيفية الحصول على الأموال من مصادرها المختلفة والاستغلال الأمثل لها من طرف الأفراد والمؤسسات والحكومات (بن عمروطيبي، 2012، ص. 199).

وهناك ثلاثة أنواع من التمويل البنكي متاحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة نذكرها في النقاط التالية (رجال وبراك، 2017، ص. 467-468):

أ. التمويلات البنكية قصيرة الأجل: يعد التمويل قصير الأجل عنصرا هاما لتوفير احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وينحصر هذا التمويل في الائتمان المصرفي الذي يتم الحصول عليه من المؤسسات المالية والمصارف الخاصة، وهو الأكثر استخداما ويرتبط بسمعة المؤسسة ومركزها المالي، ويختلف الائتمان المصرفي عن الائتمان التجاري لكونه لا يتأثر تلقائيا بمستوى العمليات التجارية للمؤسسة:

ب. التمويلات البنكية متوسطة الأجل: إن احتياج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل لتنفيذ عملياتها يدفعها للمزج بين مختلف أنواع التمويل المتاحة أمامها والمفاضلة بينها وفقا لمبدأ الملائمة بين طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدام، وتوجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز استعمالها (07) سنوات كالألات والمعدات ووسائل النقل وتجهيزات الإنتاج ...، غير أن طول مدة القرض يعرض البنك لخطر تجميد أمواله إضافة إلى احتمال عدم السداد نتيجة للتغيرات التي من المحتمل أن تؤثر على المركز المالي للمؤسسة.

ج. التمويلات البنكية طويلة الأجل: غالبا ما تحتاج المؤسسة إلى أموال من أجل التوسع في نشاطها أو من أجل إقامة استثمارات جديدة، وهذا يحتاج إلى أموال كبيرة ولمدة طويلة نسبيا وبالتالي تحتاج إلى مصادر خارجية طويلة الأجل يتم الاعتماد عليها بشكل كبير.

وتعتبر القروض المصرفية طويلة الأجل أهم مصادر التمويل تلجأ إليها المؤسسات التي تقوم باستثمارات طويلة لتمويل عملياتها نظرا لعدم قدرتها على تحمل عبئها لوحدها، وكذا مدة الاستثمار وفترات الانتظار الطويلة للبدء في الحصول على النقد والقروض الطويلة الأجل والتي تفوق في الغالب (07) سنوات وتمتد إلى (20) سنة وتوجه لتمويل نوع معين من الاستثمارات كالحصول على العقارات (أراضي، مباني ...).

## 2.2. معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للعديد من العراقيل أبرزها المعوقات التمويلية، من بين المعوقات نذكر (سليمان ومحسن، 2011، ص. 06-07):

- صعوبة توفير ضمانات كافية للبنوك خاصة في المراحل الأولى من النشاط مما يجعلها تعتمد على التمويل الذاتي أو العائلي، وتمويل نموها يكون من مصادر داخلية؛



- صعوبة إعداد القوائم المالية نظرا لافتقار المسير للخبرة المالية والمحاسبية واعتمادها على محاسبة بسيطة في التقييد؛
  - قلة رأس المال المطلوب نسبيا، ورغم ذلك تعاني من صعوبات في التمويل اللازم؛
  - عدم الفصل بين الذمة المالية للمؤسسة والذمة المالية للمسير؛
  - المركزية في منح القروض وغياب الشفافية في تسيير منح القروض، بالإضافة الى محدودية صلاحية الوكالات البنكية في عملية منح القروض (بن عمر وطيب، 2012، ص. 201).
- 3.2. مساهمة البنوك الجزائرية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- تلعب البنوك التجارية الجزائرية دورا هاما في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويلها، وفي هذا الإطار قامت الجزائر بوضع برتوكول في 23 ديسمبر 2001 لترقية الوساطة المالية المشتركة بين قطاع تلك المؤسسات والبنوك العمومية من أجل تحقيق ما يلي (المهدي وآخرون، 2018، ص. 231):
- توفير المناخ الملائم لترقية العلاقات بين قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والبنوك العمومية، وهذا طبقا لقواعد الحيطة المعتمدة من طرف بنك الجزائر؛
  - توجيه القروض البنكية للمشاريع المنتجة القادرة على خلق قيمة مضافة والمساهمة في خلق مناصب عمل؛
  - التعاون مع الوزارة المكلفة بالشؤون الخارجية لتطوير منهجية موحدة وتشاورية، من أجل تعبئة التمويلات الخارجية لدى الممولين الدوليين؛
  - مرافقة ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طريق منحها التمويل المناسب؛
  - تطوير خبرة البنوك العمومية في التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند إعداد مخطط النشاطات المتوقعة؛
  - فتح برامج تكوينية ودورات تدريبية لمسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإكسابهم معارف بمقاييس وإجراءات تقديم ملفات القروض؛
  - تحسين العلاقة بين البنك وزبائنه من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من أجل تنظيمهم في شكل "نادي الأشغال" كشريك للبنوك العمومية.

ثانيا: الإطار الميداني للدراسة

1. الإجراءات المنهجية للدراسة:

1.1 مجتمع وعينة الدراسة: تكون مجتمع الدراسة من العاملين في البنوك العمومية الجزائرية بسكيكدة، وقد قمنا بأخذ نسبة من أفراد مجتمع الدراسة لتشكيل عينة الدراسة وشملت هذه العينة المسؤولين عن منح القروض والبالغ عددهم (40) عاملا. حيث تم توزيع 40 استبانة وقد تمكنا من استردادها كاملة.

## 2.1 وصف المتغيرات الشخصية لعينة الدراسة:

### الجدول 2: توزيع أفراد عينة الدراسة حسب المتغيرات الديمغرافية

النسبة المئوية	العدد	المتغيرات الديمغرافية	
55%	22	ذكر	الجنس
45%	18	أنثى	
00	00	أقل من 25 سنة	
42.5%	17	من 25 إلى 35 سنة	
22.5%	09	من 36 إلى 45 سنة	
35%	14	أكثر من 46 سنة	
2.5%	01	متوسط	المؤهل العلمي
17.5%	07	ثانوي	
55%	22	جامعي	
25%	10	دراسات عليا	الأقدمية
12.5%	05	أقل من 5 سنوات	
32.5%	13	من 6 إلى 11 سنة	
05%	02	من 11 إلى 15 سنة	
50%	20	أكثر من 16 سنة	
7.5%	03	CNEP 305	البنك
20%	08	CNEP 307	
20%	08	BEA	
12.5%	05	CPA	
30%	12	BDR	
10%	04	BNA	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج برنامج (SPSS V19)

يتضح من الجدول 2 أن عدد الذكور في العينة بلغ (22) بنسبة 55% بينما بلغ عدد الإناث (18) بنسبة 45% من أفراد عينة الدراسة. كما يوضح الجدول أنه بلغت أعلى نسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة تبعاً لمتغير العمر 42.5% للفئة العمرية (26-35) سنة، تليها الفئة العمرية لأكثر من 46 سنة بنسبة 35%، وأخيراً الفئة العمرية (36-45) بنسبة 22.5%. ويلاحظ أيضاً من خلال الجدول أن أغلبية أفراد عينة الدراسة ذوي مستوى جامعي بنسبة 55%، يليه حاملي شهادة الدراسات العليا بنسبة 25%، ثم حاملي شهادة التعليم الثانوي بنسبة 17.5%، في حين النسبة المتبقية فكانت 2.5% لحاملي شهادة التعليم المتوسط. أما فيما يخص توزيع أفراد عينة الدراسة من حيث متغير الأقدمية فإن نسبة 50% من أفراد العينة تتجاوز خبرتهم 16 سنة، و 32% منهم تتراوح خبرتهم بين 6 إلى 10 سنوات، والنسبة المتبقية 12.5% و 5% لأقل من 5 سنوات ومن 11 إلى 15 سنة على التوالي. أما بالنسبة لمتغير البنك فإن 30% منهم يعملون ببنك التنمية الفلاحية والريفية و 20% مناصفة في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط والبنك الخارجي الجزائري، و 12.5% يعملون في القرض الشعبي الجزائري، والنسبة المتبقية 17.5% موزعة بين الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط 307 والبنك الوطني الجزائري (03) و(04) عمال على التوالي.

3.1 ثبات أداة الدراسة: للتأكد من ثبات أداة الدراسة تم استخدام معادلة "كرونباخ ألفا" لمعرفة معامل ثبات فقرات الاستبانة ككل، كما هو موضح في الجدول:

### الجدول 3: معاملات ثبات محاور الاستبانة "كرونباخ ألفا"

معامل "كرونباخ ألفا"	عدد الفقرات	محاور الاستبانة
0.76	09	المعوقات المتعلقة بسياسات البنك
0.77	10	المعوقات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
0.86	19	المحور الكلي

المصدر: من إعداد الباحثين اعتماداً على نتائج برنامج (SPSS V19)

يوضح الجدول 3 أن قيم معاملات "كرونباخ ألفا" تراوحت بين (0.76 و 0.86) وهي قيم مرتفعة وأكبر من النسبة المقبولة 60% ما يدل أن على وجود ثبات عال ما يؤكد صلاحيته للدراسة التطبيقية.

4.1 الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة: اعتمدت الدراسة على مجموعة من المقاييس والأساليب الإحصائية في عملية تحليل ومعالجة واختبار الفرضيات، وذلك من خلال تطبيق برنامج SPSS وهي: التكرارات والنسب المئوية لوصف عينتي الدراسة؛ معادلة "كرونباخ ألفا" لحساب معاملات الثبات لأداة الدراسة؛ استخدام الإحصاء الوصفي المتمثل في المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية؛ اختبار t للعينات المستقلة؛ استخدام اختبار (Independent Simple Test) لمتغير الجنس وتحليل التباين الأحادي (ANOVA) للمتغيرات الديمغرافية

## 2. تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات:

1.2 مناقشة نتائج السؤال الأول: للإجابة عن هذا السؤال سنقوم باستعراض آراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات محور معوقات التمويل المتعلقة بسياسات البنك في منح القروض، وذلك من خلال الاسترشاد بنتائج الإحصاء الوصفي الموضحة في الجدول التالي:

### الجدول 4: مستوى إدراك العاملين للمعوقات المتعلقة بسياسات البنك في منح القروض

الرتبة	مستوى الدلالة	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
06	0.486	0.703	0.90	2.10	نقص الخبرة المصرفية للعاملين في التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
04	0.022	2.393	0.86	2.33	المركزية في منح القروض
07	0.596	-0.534	0.89	1.93	ضعف الشفافية في منح القروض
05	0.342	0.961	0.82	2.13	التمييز في منح القروض بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الكبيرة
03	0.002	3.399	0.74	2.40	انخفاض العائد المحقق من التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
01	0.000	6.754	0.68	2.73	كثرة الإجراءات الإدارية الروتينية عند تقديم طلب الحصول على القرض
03	0.003	3.122	0.81	2.40	فترة الموافقة على طلب منح القرض طويلة
02	0.000	5.339	0.74	2.63	يتشدد البنك في الضمانات والكفالات المطلوبة مقابل منح القرض
08	1.00	0.000	0.85	2.00	غياب تقنية تغطية مخاطر الائتمان
-	0.000	0.000	0.42	2.30	المتوسط العام للمحور

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج برنامج (SPSS V19)

يبين الجدول 4 أن المتوسط العام لمدى إدراك العاملين لمعوقات التمويل المتعلقة بسياسات البنك في منح القروض بلغ (2.30) بشكل مرتفع نسبيا وهو أكبر من معيار الاختبار البالغ (2) من أصل 3 درجات على مقياس "ليكرت الثلاثي"، و  $t$  المحسوبة بلغت (6.057) وهي أكبر من  $t$  الجدولية (1.69) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (0.05) أي أن هذا المحور دال إحصائيا، وهو ما يعني أن آراء أفراد العينة وبصفة عامة يوافقون على مدى إدراكهم للمعوقات المتعلقة بسياسات البنك.

وتشير النتائج أيضا أن العبارة السابعة "كثرة الإجراءات الادارية الروتينية عند تقديم طلب الحصول على القرض" احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.73)، وهذا يشير إلى اتفاق أفراد عينة الدراسة ويتأكد ذلك من خلال قيمة  $t$  المحسوبة التي بلغت (6.754) وهي أكبر من  $t$  الجدولية (1.69) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن كثرة الإجراءات لطلب القروض تعتبر سببا أساسيا لتراجع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن طلب القروض والاكتفاء بالتمويل الذاتي. أما العبارة الأخيرة "غياب غياب تقنية تغطية مخاطر الائتمان" احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.00)، وهذا يشير إلى عدم اتفاق أفراد عينة الدراسة ويتأكد ذلك من خلال قيمة  $t$  المحسوبة التي بلغت (0.000) وهي أقل من  $t$  الجدولية (1.69) ومستوى دلالة (1.00) وهي أكبر من (0.05) وهي غير دالة إحصائيا، مما يدل على أن غياب تقنية لتغطية مخاطر الائتمان واعتمادها على الطرق التقليدية لتقدير مخاطر الائتمان لا يؤثر على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مما سبق؛ يتضح صحة الفرضية الأولى "يدرك العاملون بالبنوك محل الدراسة معوقات التمويل المتعلقة بسياسات البنك في منح القروض"، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة "لا يدرك العاملون بالبنوك محل الدراسة معوقات التمويل المتعلقة بسياسات البنك في منح القروض".

2.2 تحليل النتائج المتعلقة بالسؤال الثاني: للإجابة عن هذا السؤال سنقوم باستعراض آراء أفراد عينة الدراسة حول فقرات محور معوقات التمويل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك من خلال الاسترشاد بنتائج الإحصاء الوصفي الموضحة في الجدول التالي:

الجدول 5: مستوى إدراك العاملين لمعوقات التمويل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الرتبة	مستوى الدلالة	قيمة t	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرات
05	0.002	3.252	0.78	2.40	افتقار المسيرين للخبرة المالية والمحاسبية
01	0.000	10.218	0.48	2.78	ضعف اليد العاملة المؤهلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
03	0.000	5.099	0.74	2.60	انخفاض الوعي المصرفي لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
04	0.000	3.984	0.71	2.45	عدم دقة وصحة المعلومات المقدمة من أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
06	0.001	3.553	0.66	2.37	عدم الفصل بين الذمة المالية الشخصية والذمة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
04	0.001	3.636	0.78	2.45	صعوبة توفير ضمانات كافية للبنوك عند طلب التمويل
08	0.279	1.098	0.86	2.15	صعوبة حصول البنك على السيولة الفورية للضمانات المقدمة
07	0.031	2.236	0.71	2.25	عدم الجدوى الاقتصادية للمشاريع التي تقوم بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
02	0.000	7.093	0.58	2.65	ضعف الهياكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة
09	0.376	0.896	0.88	2.13	غياب الدعم الكافي من الجهات المتخصصة لضمان قروضها
-	0.000	6.057	0.37	2.36	المتوسط العام للمحور

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج برنامج (SPSS V19)

يبين الجدول 5 أن المتوسط العام لمدى إدراك العاملين لمعوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بلغ (2.36) بشكل مرتفع نسبيا وهو أكبر من معيار الاختبار البالغ (2) من أصل 3 درجات على مقياس "ليكرت الثلاثي"، و t المحسوبة بلغت (6.057) وهي أكبر من t الجدولية (1.69) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (0.05) أي أن هذا المحور دال إحصائيا، وهو ما يعني أن آراء أفراد العينة وبصفة عامة حول مدى إدراكهم للمعوقات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وتشير النتائج أيضا أن العبارة الثانية "ضعف اليد العاملة المؤهلة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" احتلت المرتبة الأولى بمتوسط حسابي (2.78)، وهذا يشير على اتفاق أفراد عينة

الدراسة ويتأكد ذلك من خلال قيمة  $t$  المحسوبة التي بلغت (10.218) وهي أكبر من  $t$  الجدولية (1.69) ومستوى دلالة (0.000) وهي أقل من (0.05)، مما يدل على أن ضعف مؤهلات اليد العاملة التي تلجأ إليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عند التوظيف نتيجة لانخفاض تكاليف الاستقطاب يعيق نجاح المشاريع التي تنفذها المؤسسات وهذا يسبب تخوفا وتردد كبير للبنوك عند منح القرض وعدم استردادها مستقبلا. أما العبارة الأخيرة "غياب الدعم الكافي من الجهات المتخصصة لضمان قروضها" احتلت المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي (2.13)، وهذا يشير إلى عدم اتفاق أفراد عينة الدراسة ويتأكد ذلك من خلال قيمة  $t$  المحسوبة التي بلغت (0.896) وهي أقل من  $t$  الجدولية (1.69) ومستوى دلالة (0.376) وهي أكبر من (0.05) وهي غير دالة إحصائيا، مما يدل على أن غياب دعم الهيئات المتخصصة لضمان القروض لا يؤثر على منح البنك للقروض.

مما سبق؛ يتضح صحة الفرضية الثانية "يدرك العاملون بالبنوك محل الدراسة لمعوقات التمويل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة"، وبالتالي نرفض الفرضية البديلة "لا يدرك العاملون بالبنوك محل الدراسة لمعوقات التمويل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة".

3.2 تحليل النتائج المتعلقة بالسؤال الثالث: للإجابة عن هذا السؤال سنقوم باستخدام تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغيرات (العمر، المؤهل، الأقدمية، والبنك)، واختبار T لاختبار الفروق تبعا لمتغير الجنس. وذلك من خلال الاسترشاد بالنتائج الموضحة في الجداول التالية:

#### الجدول 6: نتائج اختبار (Independent Simple Test) تبعا لمتغير الجنس

المحور	الجنس	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	درجة الحرية	مستوى الدلالة
معوقات التمويل	ذكر	2.30	0.33	-0.574	38	0.569
	أنثى	3.35	0.36			

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج برنامج (SPSS V19)

من خلال الجدول 6 يتبين أن قيمة  $T$  بلغت (-0.574) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، حيث تظهر قيمة (SIG) مساوية (0.569) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05)، مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في استجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغير الجنس.

الجدول 7: نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير العمر

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
معوقات التمويل	بين المجموعات	0.109	02	0.054	0.450	0.641
	داخل المجموعات	4.461	37	0.121		
	المجموع	4.570	39	-		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج برنامج (SPSS V19)

يتضح من خلال الجدول 7 أن قيمة F بلغت (0.450) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05) حيث تظهر قيمة (SIG) مساوية للقيمة (0.641) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في استجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغير العمر.

الجدول 8: نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير المستوى التعليمي

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
معوقات التمويل	بين المجموعات	0.292	03	0.97	0.818	0.492
	داخل المجموعات	4.278	36	0.119		
	المجموع	4.570	39	-		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج برنامج (SPSS V19)

يتضح من خلال الجدول 8 أن قيمة F بلغت (0.818) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، حيث تظهر قيمة (SIG) مساوية للقيمة (0.492) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في استجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغير المستوى التعليمي.



الجدول 9: نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير الأقدمية

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
معوقات التمويل	بين المجموعات	0.109	3	0.036	0.294	0.829
	داخل المجموعات	4.461	36	0.124		
	المجموع	4.570	39	-		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج برنامج (SPSS V19)

يتضح من خلال الجدول 9 أن قيمة F بلغت (0.294) وهي غير دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، حيث تظهر قيمة (SIG) مساوية للقيمة (0.829) وهي أكبر من مستوى الدلالة (0.05) مما يدل على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في استجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغير الأقدمية.

الجدول 10: نتائج تحليل التباين الأحادي (ANOVA) تبعا لمتغير البنك

المحور	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	مستوى الدلالة
معوقات التمويل	بين المجموعات	1.403	5	0.281	3.011	0.023
	داخل المجموعات	3.167	34	0.93		
	المجموع	4.570	39	-		

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على نتائج برنامج (SPSS V19)

يتضح من خلال الجدول 10 أن قيمة F بلغت (3.011) وهي دالة إحصائيا عند مستوى دلالة (0.05)، حيث تظهر قيمة (SIG) مساوية للقيمة (0.023) وهي أقل من مستوى الدلالة (0.05) مما يدل على وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في استجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغير البنك.

مما سبق؛ يتضح صحة الفرضية الثالثة "توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في استجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الأقدمية، البنك)،

وبالتالي نرفض الفرضية البديلة "لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في استجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الأقدمية) ما عدا متغير البنك.

**النتائج:** توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

- يدرك العاملون بالبنوك محل الدراسة معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتعلقة بسياسات البنك في منح القروض، حيث بلغ المتوسط العام (2.30).
- يدرك العاملون بالبنوك محل الدراسة معوقات التمويل المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث بلغ المتوسط العام (2.36)
- عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في استجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزى للمتغيرات الديمغرافية (الجنس، العمر، المستوى التعليمي، الأقدمية)؛
- وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) في استجابات أفراد عينة الدراسة حول معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعزى لمتغير البنك.

**الاقتراحات:** ضوء النتائج المتوصل إليها، ارتأت الباحثين تقديم الاقتراحات التالية:

- تشجيع البنوك على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال منحها إعفاءات ضريبية؛
- تخفيف حجم الضمانات المطلوبة من أجل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضرورة تأهيل اليد العاملة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال فتح دورات تدريبية للعاملين؛

- نشر الوعي المصرفي بين مسيري المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

- ضرورة الاستفادة من تجارب الدول الناجحة كالتجربة التونسية بتوفير بنوك محلية قريبة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعمل على تمويل هذه المؤسسات.

**قائمة المراجع:**

- أحسن، جميلة، وعامر، عامر أحمد (2015). خصوصية تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: بين التميز والاختلاف مع نظرة حول تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر. مجلة المالية والأسواق، 1 (2)، 224-254.

- آيت عكاش، سمير، وقرومي، حميد (2013). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مشاكل وتحديات.مجلة معارف، 8 (14)، 238-225.
- بن عمر، محمد البشير، وطيب، عبد اللطيف (2012). إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر (كتوجه شامل مقارنة بين التمويل الوضعي والإسلامي).مجلة رؤى اقتصادية، 2(3)، 209-187.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية (2017). المادة 05 من القانون 02-17 المتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المؤرخ في 11 ربيع الثاني 1438 الموافق 10 يناير 2017. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 02.
- رجال، السعدي، وبراك، سامي فؤاد (2017). التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنوع الاقتصادي (دراسة مقارنة بين مختلف البنوك العمومية بولاية أم البواقي). مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، 4 (2)، 484-455.
- سليمان، ناصر، ومحسن، عواطف (2011). تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالصيغ المصرفية الإسلامية. الملتقى الدولي الأول حول الاقتصاد الإسلامي: الواقع ورهانات المستقبل (ص 1-16). الجزائر: المركز الجامعي غرداية.
- العيّد، عماد (2015). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بين العراقيل والمساهمة في التنمية السوسيواقتصادية -دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر-.مجلة التنمية وإدارة الموارد البشرية، 1 (1)، 194-167.
- غياط، شريفة، وبوقمقوم، محمد (2015). التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بين المتطلبات والإمكانيات.مجلة العلوم الإنسانية، 2 (3)، 214-186.
- مشري، محمد الناصر (2011). دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة الاستراتيجية الوطنية لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حالة ولاية تبسة (رسالة ماجستير، جامعة سطيف 1)، متاح على الموقع:
- <http://dspace.univ-setif.dz:8888/jspui/bitstream/123456789/3200/1>
- المهدي، ناصر، أمحمد، بزارية، ومنور، أوسرير (2018). معوقات التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.مجلة الباحث، 18 (1)، 239-225.

- HouriaSekkal (2012). Forces Et Faiblesses De La Petite Et Moyenne Entreprise PrivéeAlgerienne Dans Le Contexte Des Reformes Economiques (Mémoire Magister Université d'Oran2), Sur le site : [http://www.univ-oran2.dz/images/these\\_memoires/FSC/Magister/TH3855.pdf](http://www.univ-oran2.dz/images/these_memoires/FSC/Magister/TH3855.pdf).